المحاضرة الثانية في النحو

الجملة البسيطة

الجملة البسيطة تركيب إسنادي يتكوّن من مسند ومسند إليه مفردين، ونقصد بالإفراد هنا انعدام التركيب الإسنادي، لأنّ التراكيب غير الاسناديّة كالبيانية والإضافيّة، تكافئ المفرد في أداء الوظيفة النحويّة. ففي قولك: (الصديق الوفيّ نادر)، أخبرت عن مدلول التركيب الوصفي (الصديق الوفيّ)، لا عن الصديق. وفي قولك: (قراءة الشعر ممتعة) لم تخبر عن القراءة بأنّها ممتعة، بل عن قراءة الشعر. لكن رأس المركّب فقط يُرفع على الابتداء، وما بعده إن كان تابعا له أخذ حركته، وإن كان مضافا جُرّ بالإضافة. وما يميّز الجملة البسيطة أنّها أحاديّة الإسناد، تشتمل على تركيب إسنادي واحد وواحد فقط، أمّا التراكيب غير الإسناديّة فقد تتنوّع وتتعدّد. وقد لا توجد أصلا، لأنّ وجودها في الجملة لا يحوّلها من بسيطة إلى مركّبة، كما أنّه ليس شرطا في صحّتها أو وجودها ، فحكمها كحكم النافلة. أمّا الإسناد فهو شرط وجود الجملة، يأتي مرّة فقط في الجملة البسيطة ويتعدّد في المركّبة. ففي قولك: (زهيرُ بنُ أبي سلمى شاعرٌ حكيمٌ)، يوجد تركيب إسنادي واحد (زهير شاعر)، وتركيب بدلي (زهيرُ بنُ)، وتركيبان إضافيان (بنُ أبي)، و(أبي سلمى)، وأخيرا تركيب وصفي (شاعرٌ حكيمٌ). فقد اشتمل اللفظ على تركيب إسنادي واحد فقط، أمّا التراكيب غير الإسناديّة فقد تعدّدت وتنوّعت. فرغم تعدد وتنوّع التراكيب اللغوية في المثال السابق:(زهيرُ بنُ أبي سلمى شاعرٌ حكيمٌ)، إلاّ أنّه جملة بسيطة، لاشتماله على إسناد واحد فقط.

طرفا الإسناد و خصائصهما المميزة:

ويوصف طرفا الإسناد بأنّهما عمدة الكلام، وحكمهما الرفع لمكانتهما ورِفعتهما، وهو رفع على العُمُدِيَّة لا على التبعيّة، فلفظ (زهير) في المثال السابق رفع على الابتداء، فهو عمدة، أمّا لفظ (بنُ) فتابع مرفوع على البدليّة، وكذلك لفظ (شاعر) رُفع على الخبريّة، فهو عمدة كذلك، أمّا لفظ (حكيم) فتابع مرفوع على الصفة. نلاحظ أنّ ما يتّفق فيه طرفا الإسناد هو الرّفع على العمديّة. ولذلك قيل حقّ العمدة الرفع.

والصفة الثانية التي بشترك فيها طرفا الإسناد هي صفة الإفراد، وهي صفة ثابتة في الجملة البسيطة فقط، أمّا الجملة المركّبة فإنّ أحد طرفيها يأتي تركيبا إسناديا، فتكتسي بذلك صفة التركيب لتعدّد الإسناد. وما دام

التركيب الإسنادي هو وحده ما يُكسب الجملة صفة التركيب، وذلك إذا كان أحد طرفيها تركيبا إسناديا. أمّا التراكيب الأخرى غير الإسنادية، بيانية كانت أم إضافية فلا تُكسب الجملة صفة التركيب، لأنّها تكافئ المفرد في أداء الوظيفة النحوية. والسؤال الجدير بالطرح : ما هو الطرف الإسنادي الذي يقبل التعويض بجملة، أو يمكن تعويضه بجملة؟ فيكون سببا في فتحويل الجملة من بسيطة إلى مركّبة. أهو المسند أو المسند إليه؟ للإجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن نأخذ كلّ طرف على حدة.

المسند إليه:

يمتاز المسند إليه بثبوت صفة الاسميّة فيه، سواء أكانت الجملة اسميّة أم فعليّة، لأنّ المسند إليه مخبر عنه، والمخبر عنه شيء والأصل في الأشياء أن تدلّ عليها الأسماء، وثبوت صفة الاسميّة في المسند إليه ترتّب عنها ثبوت صفة الإفراد. ولذلك ما خرج من الأسماء على هذا الأصل في شكله، فجاء تركيبا عومل معاملة المفرد، لأنّ العبرة بالدلالة، فما وافق المفرد في الدلالة وافقه كذلك في أداء الوظيفة النحويّة. فلو وُضع تركيب ـ إسنادي أو غير إسنادي ـ عَلَمًا على اسم لعومل معاملة الاسم. ففي قولك: (تأبّط شرّا شاعر جاهليّ)، المسند إليه الواقع في محل رفع مبتدأ هو المركب الإسنادي: (تأبّط شرا). وكذلك المركبات الإضافية كعبد الله، وجمال الدين، أم كلثوم، وشجرة الزقوم، وخان الخليلي، إذا كانت أعلاما على مسمّيات عوملت معاملة المفرد، لأنّها تطابقه في الوظيفة الإخباريّة، وهذا ما جعلها تكافئه في أداء الوظيفة النحويّة. والقدماء حينما نظروا إلى الأسماء من حيث الشكل قسّموها إلى مفرد ومركّب، وقسّموا المركّب إلى مركب إسنادي، ومركّب إضافي، مركّب مزجي، ولكن لا فرق بينها في المضمون إذا كانت أعلاما على مسمّيات، لأنّها تطابق الاسم المفرد في أداء الوظيفتين الإخباريّة والنحويّة. نخلص من هذا إلى أنّ المسند إليه ثابت الاسميّة ثبوتا دائما، فلو جئنا بتركيب إسنادي (جملة) ووضعناه موضع المسند إليه، بأن أخبرنا عنه، فقلنا على سبيل المثال: (لا إله إلاّ الله كلمة التوحيد). فجملة (لا إله إلاّ الله) وقعت موقع المسند إليه لأننا أخبرنا عنها بأنّها كلمة التوحيد، لذا تُعرب في محل رفع مبتدأ، فليس في نيّتنا الإخبار بما تحمله من دلالة إخباريّة، بل ذكرت في الكلام كشيء موجود بنيّة الإخبار عنه. ويسمّها النحاة جملة محكيّة، لأنّ القائل ليس من ألّفها وركّب أجزاءها، والإسناد الواقع فيها ليس من تركيبه، بل هو مجرّد حاكٍ.

وفي قولك: (يعجبني أن تنجح)، المسند إليه الذي شغل منصب الرفع على الفاعليّة هو لفظ (أن تنجح)، وهو تركيب إسنادي يتكوّن من الفعل (تنجح) وفاعله المستتر فيه، مسبوق بالحرف المصدري (أن) الذي أكسبه معنى المصدر، والمصادر أسماء، لذا فهو في حكم المفرد. والجملة الفعليّة (يعجبني أن تنجح)، جملة بسيطة وليست مركّبة، ومثلها في الجملة الاسميّة: (أن تصوموا خير لكم)، المسند إليه المخبر عنه هو المصدر المؤوّل من (أن تصوموا) الذي اشتمل على تركيب إسنادي، ولكنّه في حكم المفرد.

فالمسند إليه سواء في الجملة الاسميّة أو الفعليّة الأصل فيه أنّه ثابت الإفراد والاسميّة، لأنّه إمّا أن يأتي اسما مفردا أو ما يوافقه في الدلالة، ويكافئه في الوظيفة النحويّة. فهو ليس قرينة لفظيّة تُتخذ كمقياس في التفريق بين الجملة البسيطة والمركّبة. كما هو الحال بالنسبة للمسند في الجملة الاسميّة، حيث يعتمد عليه في تحديد نوع الجملة، فإن كان مفردا فالجملة بسيطة، وإن كان جملة فالجملة مركّبة.

المسند: أمّا المسند الذي هو محلّ التفرقة بين الجملتين، يأتي في الفعليّة فعلا وفي الاسميّة اسما، له خصوصيّته في كلّ منهما.

مسند الجملة الفعليّة: يأتي المسند في الفعليّة فعلا فقط، وصفة الإفراد فيه ثابتة، فلا يمكن تعويضه بتركيب. ومن خصائصه أنّه دائما مقدّم في الرتبة على المسند إليه، وحيثما وجد وجدت الجملة الفعليّة، لأنّه لا يدخل في بناء التراكيب غير الإسنادية كالبيانية والإضافيّة. ولو جاء من حيث الشكل مفردا وتمّ به الكلام، لوجب تقدير المسند إليه ضميرا مستترا فيه. فلو سئلت: أين زيد؟ وأجبت بلفظ واحد فقلت: خرج، فإنّ فاعل الفعل خرج الذي نطقت به ضمير مستتر فيه. والذي سوّغ الحذف هنا أنّه لا يُتصوّر فعل مبنيّ للمعلوم بلا فاعل. والفعل يدل على حدث، ولكل حادث محدث، فالوجود الضروري والدائم للفاعل مكّن من الاستغناء عن اللفظ الدال عليه لوجوده في الذهن. ومادامت العبرة بما استقرّ في الذهن، فما استقرّ في الذهن من معان ومدلولات بغير لفظ، جاز حذف اللفظ الدال عليه، ووجب في مواطن ليس مقام ذكرها هنا. والذي يهمّنا هنا هو ثبوت صفتي الفعليّة والإفراد في مسند الجملة الفعليّة. وهذا ينتهي بنا إلى عدم وجود الجملة الفعليّة المركّبة، لأنّها تتكوّن من مسند ومسند إله صفة الإفراد فيهما ثابتة. وهذا ما أدركه القدماء فلم يتحدّثوا عن الجملة الفعليّة المركّبة، بل أنّهم لم يجرؤوا على وصف الجملة الفعليّة بالبسيطة،

لأنّ هذا يفيد احتمال وجود المركّبة. أمّا في حديثهم ودراستهم للجملة الاسميّة قسّموها إلى بسيطة ومركّبة، وتناولوا كلّ نوع على حدة.

المسند في الجملة الاسميّة:

لقد ذكرنا في تعريفنا للجملة الاسميّة أنّ الأصل في المسند أن يكون اسما مؤخرا في الرتبة. فهناك صفتان في مسند الجملة الاسميّة هما الاسميّة والتأخر في الرتبة، الأصل أنّهما موجودان لكن ليس على وجه الدوام، لأنّ الجملة الاسميّة نفسها ليس لها نمط تركيبي واحد، فيها البسيطة وفيها المركّبة، بخلاف الفعليّة. والتعريفات والقواعد الكلّية الشاملة تعتمد وتركز على النماذج البسيطة، ثمّ تأتي القواعد التفصيليّة من رصد مختلف الأشكال التركيبيّة التي هي امتداد وفروع للنموذج البسيط الذي يمثّل الأصل. لذلك تجد الزمخشري مثلا في تعريفه للكلام والجملة استشهد بنماذج للجملة البسيطة، وذكر تعريفا مستمدا من تلك النماذج. فحينما نقول الأصل في مسند الجملة الاسميّة أن يكون مفردا، نقوله مراعاة للجملة البسيطة، وتحسّبا المركّبة. لأن المسند يأتي في البسيطة مفردا وفي المركبة تركيبا (جملة). وهو العنصر الإسنادي الوحيد الذي يمكن تعويضه بتركيب. والسبب في ذلك أنّ مجال الخبر مفتوح على مصراعيه، لأنّ الخبر قد يتعدّد فيكون للمبتدأ الواحد أكثر من خبر، وقد يتنوّع فيأتي مفردا ويأتي جملة، يتوقف الأمر في ذلك على مدى معرفة المخبر للخبر، أو نيّته في تزويد السامع بالخبر.

مقارنة بين مسند الجملة الاسميّة ومسند الجملة الفعليّة:

وبمقارنة بسيطة بين مسند الجملة الفعليّة ومسند الجملة الاسميّة، نجد أنّ مسند الفعليّة يتّصف بثلاث صفات هي الفعليّة والإفراد والتقدّم في الرتبة، يتّصف بها على وجه الدوام. فثبوت فعلية المسند مع تقدّمه في الرتبة، وثبوت اسميّة المسند إليه مع تأخّره في الرتبة منع تعدّد أنماط الجملة الفعليّة البسيطة باعتبار طرفي الإسناد. وكذلك ثبوت صفة الإفراد في طرفي الإسناد على وجه الدوام ـ وبصفة خاصّة المسند ـ منع وجود الجملة المركّبة.

أمّا مسند الاسميّة فيتّصف بثلاث صفات أيضا هي الاسميّة والإفراد والتأخّر في الرتبة، ولكن ليس على وجه الدوام، فقد يتقدّم وإن كان حقّه التأخير، وقد يأتي جملة فيفقد صفتي الإفراد والاسمية معا. وهذا ما سمح بتعدّد أنماط الجملة الاسميّة، وكذا وجود الجملة المركّبة. هذه الليونة التي يمتاز بها المسند الاسم على المسند الفعل هي وجه من وجوه تقدّم الاسم على الفعل وتفضّله عليه وعلى الحرف، كما أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن أنواع الكلمة، وتربّع الاسم على عرش السيادة.